وفق تقرير جديد للبنك الدولي:

فرصة لإعادة تشكيل بيئة المنافسة الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الانتقال السياسي من اشد المخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي على المدى القصير

المراحل الانتقالية توفر فرصة للدول للتخلي عن الماضي ووضع إطار لاتجاه جديد

الاستقرار السياسي يجتذب الاستثمارات ويساعد على تسريع وتيرة النمو المستدام

صنعاء / متابعة / بشير الحزمي :

ذكر بيان صحفي صادر عن البنك الدولي حصلت صحيفة 14 أكتوبر على نسخة منه أن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد فرصة تاريخية لزيادة الإنتاج ومشاركة المواطن من الممكن أن تؤدي إذا أحسن إدارتها خلال الفترة الانتقالية إلى تعزيز النمو وتحسين مستوى المعيشة وذلك حسب ما توصل إليه تقرير البنك الدولي الذي صدر مؤخراً بعنوان (التوقعات الاقتصادية الإقليمية : منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحديات وفرصا).

ويشير التقرير إلى أن تعطل الأنشطة الاقتصادية حالياً في كثير من بلدان المنطقة يؤدي إلى تراجع النمو على المدى القصير (من المتوقع أن يبلغ 3.6 في المائة لسنة 2011 منخفضاً عن التوقعات السابقة التي كانت 5 في المائة) لكن الفرص التي ستتاح على المدى المتوسط تمثل املاً جديداً للتنمية المستدامة التي تفيد جميع المواطنين والتي لم تشهد المنطقة مثلها من قبل.

اضطرابات النمو الاقتصادي

وجاء في البيان الصحفي على لسان السيدة شامشاد اختار نائبة رئيس البنك الدولي لمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : «تظهر تجربة البلدان الأخرى التي شهدت عملية انتقال ناجحة للسلطة أنه لا مفر من الاضطرابات التي تصيب النمو الاقتصادي على المدى المتوسط ... المراحل الانتقالية توفر فرصة للدول للتخلي عن الماضي ووضع إطار لاتجاه جديد.. ويجب أن يتصدر سلم الأولويات إرسال إشارات واضحة بغية استعادة ثقة المستثمرين في القطاعين العام والخاص وهذا يستدعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمان احترام وكرامة المواطن من خلال سياسات اجتماعية شاملة وتغير حقيقي في أساليب الحكومة واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي».

ويخلص التقرير إلى انه بنهاية عام 2010 كانت بلدان المنطقة قد تعانقت إلى حد كبير من الأزمة المالية العالمية وكان من المتوقع أن تصل معدلات النمو عام 2011 إلى مستويات ما قبل الأزمة غير أن الأحداث التي وقعت في أوائل عام 2011 وأسفرت عن تغير سريع في النظام في كل من تونس ومصر والتحديات القائمة في البحرين وليبيا وسوريا واليمن كان لها تأثير على توقعات الاقتصاد الكلي على المدى القصير وعلى وضع الإصلاحات الاقتصادية بالمنطقة ووتيرة تطبيقها .

من جهتها قالت السيدة كارولين فرويند رئيسة الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي :« عادة ما تحذو آثار الإصلاح حذو منحنى العلاقة بين الصادرات وقيمة العملة حيث تسوء الأمور قبل أن تتحسن وتشير تجارب الدول الأخرى التي خاضت مراحل انتقالية ناجحة إلى حدوث انخفاض أولي بنسبة ثلاثة إلى أربعة في المائة في السنة الأولى لكنه يعاود الانتعاش بسرعة .. الأمر المشجع هو أن الدول التي نجحت شهدت تغيرات سريعة ومهمة في مجالات التعبير والمحاسبة وهي من الأمور الرئيسية التي ميزت الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .. علينا أن نتعلم من العمليات الانتقالية الناجحة عبر التاريخ ونعمل على إدارة أي تراجع على المدى القصير وهذا ما نركز جهودنا عليه الآن. ورغم وجود الكثير من التحديات إلا أن الفرص أكثر منها بكثير».

وأضافت فرويند انه من شأن سيادة القانون أن تشجع على المنافسة ومن شأن الاستقرار السياسي أن يجتذب الاستثمارات ما يساعد على تسريع وتيرة النمو المستدام وعلى المنوال نفسه سيحول ارتفاع صوت المجتمع المدني دون وقوع الظلم في تطبيق القوانين والقواعد ويمكن أن يدفع باتجاه النمو الذي تنتفع منه أعداد اكبر من المواطنين.

ووفقاً للبيان الصحفي فإن الأمثلة على الانتقال إلى أنظمة ديمقراطية في بلدان أخرى من العالم تؤكد انه بالإمكان تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة وعادة ما ترتبط عمليات الانتقال الناجحة بارتفاع مستوى نمو الدخل في السنوات العشر التي تلي التغيير أكثر مما كان عليه قبل الانتقال . لكن التحديات كبيرة على المدى القصير وينتظر المستثمرون في العادة إلى أن تتبدد حالة الغموض ومن المحتم تراجع الاستثمارات بيد أن بوادر الاستقرار والإصلاح سرعان ما تؤتي ثمارها وتوضح الدلائل من البلدان الأخرى أن هذا التراجع في النشاط الاقتصادي يستمر في العادة سنة واحدة ثم يبدأ النمو في اكتساب قوة دفع سريعة إذا أحسن إدارة الفترة الانتقالية.

ويتوقع التقرير أن يسجل معدل النمو في المنطقة 3.6 في المائة عام 2011 انخفاضاً من 5 في المائة التي كانت متوقعة قبل بضعة اشهر للعام نفسه ويرجع هذا الانخفاض إلى أسباب سيعود معظمها إلى الهبوط الحاد في النشاط الاقتصادي في مصر وتونس وان كانت ترجع ايضاً إلى ضعف النمو في البلدان النامية المصدرة للنفط في المنطقة وسيستمر معدل النمو القوي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومن المتوقع أن يتجاوز 5 في المائة وتتباين التأثيرات على النمو تبايناً حاداً من بلد لأخر في المنطقة وذلك اعتماداً على ما إذا كان البلد المعنى مصدراً للنفط أم مستورداً له ومدى تعطل أنشطته الاقتصادية بسبب الاضطرابات والتغيير السياسي.

ويشير التقرير ايضاً إلى أن من المتوقع زيادة الإنفاق الحكومي عام 2011م مع توسع حكومات المنطقة في التدابير المساندة للسياسات وفي التحولات الاجتماعية بغرض الحد من وطأة البطالة ومواجهة ارتفاع أسعار السلع الأولية.

ونتيجة لهذه التدابير وكذلك لارتفاع أسعار الوقود والغذاء من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2011.

وأورد البيان الصحفي قول السيدة إيلينا اياتتشوفيتشينا كبيرة الخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي ومؤلفة التقرير :« إن التوسع في التدابير الاجتماعية خلال فترة من عدم اليقين أمر مفهوم وذلك لحماية الفئات الأشد ضعفا والمساعدة على مواصلة الإصلاحات .. ولكن من المهم استخدام هذه التدابير بشكل مكمل للإصلاحات الضرورية وان تستهدف بكفاءة اشد الناس فقراً وعوزاً».

ويرى التقرير أن استمرار الاضطرابات فترة طويلة جراء عدم تلبية الطموحات السياسية والاجتماعية وعدم الوضوح بشأن عملية الانتقال السياسي من اشد المخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي على المدى القصير في المنطقة.

ويتناول التقرير ايضاً بالبحث أثر ارتفاع أسعار السلع الأولي على بلدان المنطقة وتختلف هذه التأثيرات من بلد لآخر حسب اعتماد البلد المعنى على الواردات الغذائية والنفطية ومدى انتقال تلك الزيادات من الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية وفي حين أن المنطقة تضم بعض البلدان الرئيسية المصدر للنفط التي تستفيد من ارتفاع أسعار النفط فإنها تضم كذلك عدداً من البلدان التي تعتمد على الواردات النفطية وحيث إن معظم بلدان المنطقة تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية وخاصة الحبوب والزيوت والسكر فقد تواجه – في حالة استمرار الزيادة في أسعار الغذاء – خطر سوء التغذية وزيادة فاتورة الواردات وارتفاع التضخم المحلي وتراجع الأرصدة المالية في حالة قيام الحكومات بدعم الغذاء ووردت في التقرير تقديرات جديدة بشأن انتقال أسعار الغذاء العالمية إلى الأسعار المحلية في بلدان المنطقة.

إلى ذلك قال السيد جوليان لامبيتي كبير خبراء الأمن الغذائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي :« الأمن الغذائي كان وسيظل قضية مهمة للبلدان العربية .. فالآن ليس هو الوقت الملائم للرضا عن هذه المسألة مع انخفاض أرصدة القمح العالمية ومع استيراد العالم العربي ثلث تجارة القمح العالمية » وأضاف أن ثمة مجالاً كبيراً للحد من التقلبات في أسعار الغذاء في المنطقة من خلال الاستثمار في البنية التحتية والأمور اللوجيستية مشيراً إلى أمثلة في بلدان المنطقة تظهر الدراسات فيها سبلاً لإدارة احتمال تعرضها لارتفاع في أسعار الغذاء وضمان الإمدادات الغذائية الضرورية في الوقت المناسب.

بشير الحزمي

أهمية تنظيم الأسرة

يحقق استخدام وسائل تنظيم الأسرة العديد من الفوائد الصحية والاقتصادية والاجتماعية للفرد وللأسرة وللمجتمع.

وبحسب العديد من الدراسات والبحوث الطبية والعلمية فإن تنظيم الأسرة يؤمن الوقت الكافي للام لاستعادة صحتها الجسدية والنفسية الناتجة عن متاعب الحمل والولادة كما يمكن الأم من تجنب الحمل المبكر والمتأخر والحمل الذي قد يكون له مخاطر على الأم والطفل.

ووفقاً لتلك الدراسات والبحوث فإن تنظيم الأسرة يوفر للطفل المقدار الكافي من الرعاية والحنان والاهتمام من قبل الأم ، كما يتيح له الحصول على حقه من الرضاعة الطبيعية والتغذية السليمة ، إضافة إلى انه يساعد في تخفيض وفيات الأطفال.

أما على صعيد الأب فإن استخدام وسائل تنظيم الأسرة يساهم في المباعدة بين الاحمال وبالتالي يخفف الأعباء المادية والالتزامات الإضافية على الأب كما يعطي الأب الفرصة للاعتناء بأفراد أسرته وتوفير مستلزماتها وتغطية حاجاتها.

وتؤكد تلك الدراسات والبحوث أهمية تنظيم الأسرة بالنسبة للأسرة والمجتمع حيث أن تخفيض معدلات إعالة الأطفال على الأسرة يساعد في تحسين ظروفها المعيشية وفي تخفيف الضغط على الموارد والخدمات المتاحة في المجتمع والتخفيف من الفقر.

حظيت باهتمام ملحوظ من خلال استحداث مراكز وأقسام علمية متخصصة

التربية السكانية رد عملي يقدمه قطاع التربية والتعليم يسهم في التجديد التربوي

بلادنا دمجت التربية السكانية ومفاهيم القضية السكانية في مناهج التعليم العام والجامعي

أمين عبد الله إبراهيم

يعد موضوع التربية السكانية من الموضوعات الحيوية التي دخلت ميدان التربية والتعليم في عقد السبعينيات من القرن الماضي، حيث يفيد خبراء السكان والتنمية وكذلك نتائج الأبحاث والدراسات السكانية بأنه على الرغم من حداثة هذا الموضوع النسبية الا أنه قد حظي باهتمام واسع وملموس من لدن كثير من دول العالم المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً ومعرفياً ومن الدول النامية ايضاً ومنها الدول العربية بما فيها بلادنا اليمني، وذلك لما له من تأثير مباشر على حياة الفرد والأسرة والمجتمع وعلى الموارد الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتشغيل.

وأصبحت معالجة هذه القضايا وغيرها تحتل أولوية ملحة في العديد من المنظمات العالمية، وعلى نحو خاص منظمة (اليونسكو) التي قامت بعقد العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية وورش العمل والاجتماعات والندوات في حقل التربية السكانية اعتبارا من عام 1969م.

الوعي السكاني

ويأتي كل ذلك لغرض نشر الوعي السكاني كأحد الهموم الرئيسية للنظام التعليمي من أجل تجويد وتحسين المعارف والمعلومات المتعلقة بالمشكلات السكانية، وكشف أسباب ونتائج السلوك البشري حيالها على وجه الخصوص، وتنمية النشاطات التعليمية التي تسمح بفهم أفضل للدور الذي تلعبه الظواهر السكانية في تطوير المجتمعات.

وبذلك أصبحت التربية السكانية هي الرد العملي الذي يقدمه قطاع التربية والتعليم، استجابة للاهتمام واسع النطاق بشأن المشكلات والقضايا السكانية، فضلاً عن إسهامها في التجديد التربوي ذاته، كونها واحدة من الاستكشافات المهمة في القطاع التربوي.

ونتيجة لتنامي وتعاظم الاهتمام بهذه القضايا الحيوية المهمة (أي القضايا السكانية) فقد عمدت الكثير من الدول ومنها بلادنا اليمني إلى استحداث وتخصيص مراكز وأقسام علمية متخصصة بالدراسات والبحوث والتدريب السكاني في جامعاتها، كما عملت بعض المؤسسات العلمية على إدراج ودمج مادة التربية السكانية ضمن مناهجها ومقرراتها العلمية، علاوة على تبنيها التربية السكانية كمشروع عمل حضاري.

الأقطار العربية متفاوتة النشاط في التربية السكانية

وفي هذا السياق تبنت أغلب الأقطار العربية برامج متفاوتة النشاط للتربية السكانية بما يتوافق مع ظروف كل بلد، وقد كانت بلادنا اليمن من بين الذين التحقوا بركب تلك الأقطار مؤخراً وعلى نحو فعال ثم لبنان وسلطنة عمان، حيث أصدر مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية قراراً عام 2002م يقضي بدمج مادة التربية السكانية ومفاهيم القضية السكانية في مناهج التعليم العام والجامعي، إذ بدأ أول مشروع مع وزارة التربية والتعليم، ومن إنجازات هذا المشروع صياغة تعريف وطني للتربية السكانية، ينص على أن التربية السكانية هي (عملية تربوية شاملة، تستهدف تقديم المعارف عن الظواهر السكانية وتكوين اتجاهات إيجابية للتنمية الشاملة، لتطوير قدرات المواطن ومهاراته كي يتمكن من تحسين ظروف معيشته في ظل مقومات المجتمع اليمني).

كما عمل هذا المشروع جنباً إلى جنب مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وبالتعاون مع عدد من الجهات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية على وضع التصورات العلمية والفنية الأولية المتعلقة بعملية إدماج بعض المفاهيم السكانية في عدد من الكتب المدرسية لمراحل التعليم العام ومعاهد المعلمين، وذلك من خلال عقد العديد من ورش العمل والندوات والاجتماعات وإجراء عدد من الدراسات والمسوحات الميدانية وغيرها من الأعمال والأنشطة الأخرى التي صبت جميعها بإتجاه عملية الإدماج التي كتب لها النجاح بالفعل وتمت ترجمتها في الواقع العملي حيث يجري تدريس المفاهيم السكانية ضمن المقررات والمناهج الدراسية للتعليم العام ومعاهد المعلمين خلال السنوات الأخيرة الماضية، ليس هذا فحسب، بل إن عملية الإدماج قد شملت ايضاً مقررات، ومناهج التعليم الجامعي والمهني والفني، وخاصة بعد أن تم تدشين كتاب الثقافة السكانية بداية العام الدراسي الجامعي الحالي، تمهيداً لتدريسه في الجامعات اليمنية.

ويمكن القول إن مسألة إدماج الثقافة والمفاهيم السكانية في مناهج التعليم العام والجامعي أصبحت امراً واقعاً وخطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح تحسب لبلادنا باتجاه تعزيز وتوسيع دائرة الوعي بقضايا السكان والتنمية، لكن ذلك ليس هو المهم بل المهم والأهم هنا هو كيف سيتم تقديم هذه الثقافة للطلاب والطالبات، وما هي السبل او الوسائل المثلى التي ستستخدمها هيئة التدريس لتوصيل المعارف السكانية وهل تم تأهيل وتدريب هذه الهيئة لتقوم بدورها في هذا الجانب بشكل إيجابي، وهل يتم إجراء دراسات ميدانية تستهدف المدارس والجامعات لمعرفة وتقييم مدى نجاح او فشل عملية الإدماج برمتها وتحديد نقاط الضعف والقوة وكذا الإشكالات والصعوبات والمعوقات التي رافقت تلك العملية الإدماجية للمفاهيم والثقافة السكانية في المناهج التعليمية.

التربية السكانية وعلاقتها بالتنمية وقضايا السكان

إذا كانت التربية عملية اجتماعية هدفها إعداد الفرد للحياة في مجتمعه والمساهمة في تنميته، فإن التنمية ضرورة فردية واجتماعية، وتمثل التربية في الوقت نفسه وسيلة مهمة لتطوير الإنتاج، وبهذا تعد التربية عنصراً مهماً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يستطيع الفرد ولا المجتمع أن يستغني عنها، وهي بمعنى أعم نشاط كلي يؤثر في تكوين الفرد، وأداة ديمومة الحياة، ووظيفتها نقل تراث المجتمع وتوجيه طاقاته وتكيفه الاجتماعي.

وإذا كان النظام التربوي ينظر إلى الإنسان على أنه العنصر الأهم، فمن الطبيعي والبديهي أن يكون هذا الإنسان هو هدف التربية ووسيلتها، الأمر الذي جعل خبراء التربية والتعليم والسكان والتنمية يؤكدون أن نشاط التربية يتمحور أساسا حول بناء الإنسان الصالح عن طريق إكسابه منظومة من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات لبنائه من جميع الجوانب الفكرية والجسدية والعاطفية والوجدانية ليكون عنصراً فاعلاً لذاته وفي المجتمع، وهذا لا يتأتى إلا بإتباع أساليب وسائل واستراتيجيات، وباستخدام الموارد المادية والمعنوية وتوظيفها عن طريق آليات وأدوات وطرق، والتنسيق فيما بينها من أجل تحقيق الهدف والوصول إلى الغايات المرجوة منها فيها بعد.

ومتى كانت التربية تعني: التنشئة والنهوض والإصلاح وإظهار القوى وتتوجه نحو الإنسان والمجتمع والثقافة والتراث والأيديولوجية، فإن حركة الإصلاح والتغيير في الأنظمة التربوية لم تتوقف عن التقدم المطرد طوال العقود الأخيرة.

وفي السياق ذاته، يمكن التأكيد أن التربية هي أنواع النشاط التي تهدف إلى تنمية قدرات الفرد واتجاهاته، وغيرها من أشكال السلوك ذات القيم الإيجابية في المجتمع الذي يعيش فيه حتى يمكنه أن يحيا حياة سوية في هذا المجتمع، وهي ايضاً (أي التربية) تعليم منظم ومقصود يهدف إلى نقل المعرفة وكسب المهارات النافعة في كل مناشط الحياة، وهي كذلك عملية تعلم ناجحة ولكن ليست بالضرورة عن طريق التدريس للمعارف والمهارات والاتجاهات إذ أن كل ما يتعلمه الفرد شيء ضروري ومن خلال ذلك التفاعل السابق الذكر بين المتغيرات التربوية في إطار التنمية الشاملة جاءت نشأة التربية السكانية قبل حوالي أربعة عقود من الزمن كإحدى الطرق التي يجري من خلالها تطبيق السياسات السكانية إضافة إلى أنها ابتكار تربوي ، واستجابة للمشكلات السكانية كعامل حداثة نسبياً في التربية وبعبارة أخرى أنها الجواب التربوي على مشكلات عصرنا الديموغرافية في تداخلها مع العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية وقد ولدت التربية السكانية من اهتمام شبه عالمي بأهمية القضايا السكانية في كوكبنا الأرضي وتشمل النمو السكاني السريع أو المتباطئ وما يترتب على ذلك من نتائج ولعله من المناسب القول في إطار التنمية الشاملة إن السياسة السكانية للبلد لابد أن تبدأ من مستوى الفرد وتزويده بمجموعة من المعارف الصحيحة والمهارات السليمة والاتجاهات والقيم الايجابية حيال القضايا السكانية وهي مهمة تربوية حديثة يتم تنفيذها في كثير من بلدان العالم ومن ضمنها بلادنا اليمن وهنا يؤكد الخبراء في هذا المجال أن برامج تربوية مهمة كهذه تتطلب بداهة وبالضرورة أعداد معلمين ومعلمات يمتلكون قدراً من المعرفة بالقضايا السكانية والاتجاهات الايجابية نحوها وطرق تدريسها.

القضايا السكانية ومكانها الشرعي

ومن خلال ما تم طرحة يتضح جلياً أن القضايا السكانية قد وجدت لها مكاناً شرعياً في البرامج التربوية المدرسية وغير المدرسية فرسالة التربية السكانية وبالتالي إسهامها في التجديد التربوي هي المساعدة على تبني منهجية قائمة على المشاركة وعلى ضمان ملاءمة محتوى التعليم فإذا ما أدخلنا على هذا المحتوى عدداً من المفاهيم المتعلقة بديناميكية السكان والتنمية وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحة والبيئة والتغذية ومسائل الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والايدز والعلاقات الأسرية فإننا نعتمد مدخلاً متعدد الاختصاصات يقوم على تطوير محتوى التعليم وتطويره وتحديثه بأن ندخل عليه مختلف القضايا ذات الاهتمام المعاصر وتلك في نظر العديد من الاختصاصيين هي تربية المستقبل.